الأمم المتحدة S/2021/297

مجلس الأمن

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2021 موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تعتزم فييت نام، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2021 وفي إطار بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين"، تنظيم مناقشة مفتوحة لموضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها"، وذلك يوم الاثنين، 19 نيسان/أبريل 2021، الساعة 8:00 (بتوقيت نيويورك).

وبُغية توجيه النقاشات حول هذا الموضوع، أعدّت فييت نام مذكرة مفاهيمية تحيلها طيه (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **دانغ** دينه كوي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

310321 300321 21-04084 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 25 آذار/مارس 2021 الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن المقرر إجراؤها في 19 نيسان/أبريل 2021 بشأن موضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها"

معلومات أساسية

1 - لا تزال جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين تواجه تحديا خطيرا. فلا يزال عالمنا اليوم يعاني من "ويلات الحرب" إذ لا تزال مناطق وبلدان كثيرة تشهد توترات وحالات من عدم الاستقرار، كثيرا ما تكون ناجمة، من بين أمور أخرى، عن نزاعات إثنية وعرقية، ومنازعات بين الدول، وجرائم منظمة عبر وطنية، وأنشطة جماعات مسلحة وإرهابية. وحتى قبل خمس سنوات، قال الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بوضوح إن المجتمع الدولي يخفق في منع نشوب النزاعات (انظر S/2015/446-A/70/95). ومنذ عام 2015، بلغ العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن النزاعات أكثر من 000 488 حالة وفاة[1]. وإننا نعاني، لاسيما أن استثمارا ضئيلا نسبيا قبل اندلاع أعمال العنف قد يجنّب ضرورة استخدام موارد أوسع نطاقا بكثير عند الإخفاق في منع نشوب النزاع. وبلغ النداء الإنساني العالمي الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 19,44 بليون دولار في عام 2015، وبعد ست سنوات، بلغ هذا العدد رقما مذهلا قدره 31,6 بليون دولار[2].

2 - وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الجائحة الحالية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن يثير قلقا متزايدا. فلم تقتل الملايين فحسب، بل تضيف أيضا مستوى إضافيا من الصعوبة إلى جهودنا الرامية إلى صون السلام والاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

3 - ويظهر طول أمد النزاعات وخطر تجددها في العديد من المناطق أن جهودنا الحالية في مجال منع نشوب النزاعات تواجه عوائق خطيرة. فللأسف، لم يتمكن عدد كبير من التدابير الوقائية من إظهار كامل إمكاناتها بسبب غياب الإرادة السياسية في مناسبات مختلفة. وفي السعي إلى تنفيذ تدابير من قبيل إيفاد بعثات لتقصي الحقائق أو إصدار إنذارات مبكرة، لا تبدي الأطراف المعنية دائما استعدادها الكامل.

4 - وقد أثبت تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار قدرتهما على منع وحل الأزمات التي ربما كانت ستؤدي إلى مزيد من العنف، فضلا عن تخفيف حدة التوترات بين الدول أو فيما بين الأطراف في النزاعات داخل الدول. فعندما تكون هناك آلية للحوار في وقت مبكر تتهيأ الظروف المواتية لتعزيز التفاهم المتبادل، ولا سيما بشأن المصالح المشروعة للأطراف المعنية، لتجنب سوء التقدير وتعزيز فرص المشاركة، مما يعزز بدوره إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي للمنازعات.

(1) برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، 2021.

(2) انظر تقرير الأمين العام المعنون "دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي" (S/2015/730) انظر أيضا *Global Humanitarian Overview 2021* (جنيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2020).

5 - وفي ظل المزايا النسبية المتمثلة في القرب الجغرافي والخبرة والمعرفة المتعمقة بالديناميات المحلية، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تكون على دراية بالاتجاهات والسياقات الحالية لمناطقها وتكون مستعدة بشكل أفضل للكشف عن علامات وأسباب الأوضاع المتفاقمة والتخفيف من حدتها. ولذلك، فإن لديها القدرة المناسبة لإشاعة عادة الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء، مع الاستمرار في تشكيل المعايير الدولية الناظمة للعلاقات بين الدول، وتقاسمها ودعمها، ودعم بلدان المنطقة في منع نشوب النزاعات وحلها داخل الدول.

6 - وإدراكا لهذه المزايا، أجرت هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مناقشات مع مختلف المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد أنشأت هذه المنظمات الإقليمية آليات مختلفة لتعزيز تدابير بناء الثقة من أجل إرساء الثقة وتجنب التوترات بين البلدان في المناطق، فضلا عن مساعدة فرادى الدول الأعضاء في هذا الصدد. وما فتئ الاتحاد الأفريقي يضطلع بالدور الرئيسي لضمان إيجاد "أفريقيا يسودها السلام والأمن" باعتبار ذلك أحد التطلعات الواردة في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وإلى جانب تنسيق الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بين الدول، فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على سبيل المثال لا الحصر، ساعدت كثيرا في تيسير بناء الثقة والحوار داخل الدول، على سبيل المثال في حالات جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي وغيرها. كما حظيت بلدان كثيرة في أوروبا بدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار. ومن الأمثلة على ذلك أيضا نشر دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة غير العسكرية (*OSCE Guide on Non-military Confidence-Building Measures*)، وهو أمر يدل على استعداد المنظمة لبذل كل جهد ممكن لتسوية المنازعات ومنعها وفق هذه الطريقة.

7 - وما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ إنشائها، تعمل جاهدة على تعزيز مشاعر الثقة والاطمئنان بين الدول الأعضاء فيها، وكذلك مع الشركاء الخارجيين الآخرين في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك الأمن والدفاع. وتدابير بناء الثقة هي الأسس التي تقوم عليها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك المنتدى الإقليمي للرابطة والآليات الأخرى التي تقودها الرابطة. ويرجع الفضل إلى "طريقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، التي تركز تركيزا قويا على التحلي بالصبر في بناء الحوار وتوافق الآراء والحفاظ عليهما مع ضمان احترام المساواة والشواغل المشروعة للأطراف المعنية، في المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب شرق آسيا.

8 - وعلى مر السنين، تناول مجلس الأمن بتفصيل عددا من الجوانب المحددة للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. ومع ذلك، من المؤسف أن الأهمية الفريدة لتعزيز تدابير بناء الثقة والحوار، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، في منع نشوب النزاعات وحلها قد أُغفلت إلى حد ما.

9 - ويوجد عدد كبير من تدابير بناء الثقة، لكن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى التوقعات. وتتطلب هذه التدابير تعديلاً لأن دوافعها تصبح مختلفة بمرور الوقت. ففي دورة النزاع أو خلال فترة ما بعد النزاع، على سبيل المثال، تكون نُهج ووسائل سياقية مختلفة ضرورية لتحقيق نتائج ملموسة.

10 - ومن ثم فإن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع بالذات من شأنه أن يسد الفجوة ويسهم إسهاما مجديا في الجهد الشامل الذي يبذله المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

أهداف المناقشة المفتوحة

11 - تهدف المناقشة المفتوحة إلى ما يلي:

(أ) تأكيد أهمية التعزيز المستمر للتعاون بين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في منع نشوب النزاعات وحلها؛

(ب) إبراز الحاجة إلى زيادة تعزيز ومواصلة تجديد تدابير بناء الثقة والحوار من أجل المساهمة في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها؛

(ج) تبادل الخبرات وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات الحديثة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك فيما بين مختلف المنظمات الإقليمية في هذا الصدد؛

(د) تجديد الالتزامات المشتركة ومواصلة استكشاف التدابير الرامية إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها، بالاقتران مع عمل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

رابعا - نقاط إرشادية للمناقشة

12 - في ظل هذه الأهداف، فإن الدول الأعضاء والمتكلمون مدعوون إلى تناول النقاط التالية:

(أ) التحديات الجديدة التي تواجه تعزيز ودعم الشراكة بين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها؛

(ب) أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار لدعم الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها؛

(ج) الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار بين الأطراف المعنية من أجل حل المنازعات؛

(د) توصيات لتعزيز الشراكة التكميلية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها من خلال بناء الثقة وتشجيع الحوار؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتشكيل وتعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

شكل المناقشة، ومقدمو الإحاطات، والوثيقة الختامية المتوقعة

13 - ستعقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى افتراضيا في 19 نيسان/أبريل 2021، الساعة 8:00 (بتوقيت نيويورك). وسيرأس الاجتماع رئيس دولة فييت نام (سيُؤكد لاحقاً).

14 - والدول الأعضاء والمراقبون مدعوون إلى تقديم بيان خطي إلى شعبة شؤون مجلس الأمن (dppa-scsb3@un.org). وستدرج جميع البيانات المقدمة في موعد لا يتجاوز يوم الاجتماع في وثيقة تجميعية.

15 - ومن المتوقع أن يضـــم مقدمو الإحاطات الأمين العام، وممثلين عن عدة منظمات إقليمية، وخبيرا بارزا أو أكثر.

16 - ومن المتوقع صدور بيان من رئيس مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.